والحق الطبيعي (لا الممنوح) في البقاء فوقها. وكان هذا القرار الحركة الأولى بعد عام ١٩٦٧ في اتجاه سياسة طرد السكان من أراضيهم والاستيلاء عليها بحجج مختلفة. ولم تتوقف السياسة الاسرائيلية عند حدود الاستيلاء على الأرض ولكنها امتدت الى المعاملة. فالمعارضة للممارسة الاسرائيلية أصبحت تخريباً في رأيها والسكوت على استيلائها على الأرض ومصادر المياه والطاقة واعادة تشكيل اقتصاد الأرض المحتلة ليستجيب لحاجة الانتاج الاسرائيلي، والسكوت على الاعتداء على الهوية الفلسطينية الخ... أصبح تعايشاً. وطبيعة الدولة اليهودية الخالصة تستدعي إخضاع مجمل النشاطات الوطنية الفلسطينية لهذا الغرض. وهذا يحيل المواجهة بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال الى مواجهة حياتية وحضارية. وكونها تتصف بالمصيرية، اكتسبت المواجهة جديتها التي اتسمت بها، في السابق وفي الوقت الحالي. ولذلك فان الصمود هنا هو صمود حياتي، وتصد حضاري، ونضال من أجل المحافظة على مصير شعبنا ومستقبله. ومثل هذا الصمود، وبهذه الدرجة من الحدة والمصيرية، يستدعي اجراءات تتناسب وطبيعته وترتفع الى مستواه.

تحديد أبعاد المشكلة

من أجل تسهيل المناقشة نحدد أبعاد المشكلة في النقطتين التاليتين:

١ ــ المشكلة المادية و٢ ــ المشكلة الحضارية والإنسانية.

ونتناول المشكلة الأولى باختصار شديد، فنقول: ان أساس المشكلة هو الأرض: مصادرتها والهجرة منها واهمالها. اما المصادرة فقد بلغت في الضفة الغربية وحدها، حتى نهاية عام ١٩٨٠، ما يزيد على ثلث أراضيها البالغة ستة ملايين دونم تقريباً.

ويذكر تقرير اللجنة المركزية للمؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي أنه في الأربع سنوات الأخيرة نفذت سلطات الاحتلال حملة لمصادرة الأراضي في المناطق المحتلة. فأكثر من ثلث أراضي الضفة الغربية المحتلة صودر بحجج مختلفة، وخلال استعمال العنف العسكري والبوليسي من قبل سلطات الاحتلال[٣]. ويذكر هشام عورتاني ان مساحة الضفة الغربية حوالى ستة آلاف كيلومتر مربع ويقدرها آخرون مثل فان أركادي وتوما ودارين درابكين بالمقدار نفسه تقريباً[٤].

ويؤكد عبد الرحمن أبوعرفة، في دراسة نشرت في القدس بعنوان: «الاستيطان والتطبيق العملي للصهيونية»، استقاها من عدة مصادر أن نسبة المصادرة تجاوزت ثلث مجموع الأراضي في الضفة الغربية. ويورد الأرقام التالية:

الأراضي القابلة للزراعة في الضفة الغربية ٢,٦٥٦,٠٠٠ دونم

الأراضي المستغلة (حوالى ٧٧٪) ٢,٠٤٥,٠٠٠ دونم

الأراضي القابلة للزراعة وصادرتها السلطة الاسرائيلية حتى نهاية ١٩٧٨ (١٢٪) ٢٤٥,٢٨٠ دونماً.

الأراضي لمستغلة وتمت مصادرتها حتى أوائل ١٩٨٠ (تشمل المراعي) ١٠٠,٠٠٠ دونم

مجموع الأراضي المصادرة لصالح المستوطنات حتى نهاية ١٩٨٠ ١,٩٢٥,٠٠٠ الى ٢,١٠٠,٠٠٠ دونم